14 أكتوبر 14 OCTOBER يومية - سياسية - عامة
www.14october.com
الخميس 6 فبراير 2014م - العدد 15985

أشادت بنتائج زيارة رئيس الجمهورية للكويت

الحكومة توافق على اتفاقية تنظيم عمل اليمنيين بقطر

مناقشة تنفيذ مشروع تحلية مياه البحر لمحطتي عدن وتعز

إقرار الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة

دراسة مشروع إنشاء محطتين لتوليد الكهرباء بعدن والحديدة

صنعاء / سبأ:

أشاد مجلس الوزراء عاليا بالنتائج المثمرة لزيارة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي رئيس الجمهورية مؤخرا إلى دولة الكويت الشقيقة، والمباحثات التي أجراها مع أخيه حضرة صاحب السمو الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح أمير دولة الكويت.

ونوه مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الأخ محمد سالم باسندوة، بمستوى العلاقات الأخوية المتنامية بين البلدين والشعبين الشقيقين، وذلك امتداداً للعلاقات التاريخية التي تربط شعبي البلدين ، وتجسيدا للحرص المشترك على تعزيزها وتطويرها في مختلف المجالات.. مثمنا الدعم السخي الذي قدمته وتقدمه دولة الكويت لمسيرة التنمية في اليمن في المرحلة الراهنة وعلى امتداد العقود الماضية، إضافة إلى حرصها الكبير على مساندة الشعب اليمني لتجاوز الظروف والأوضاع الراهنة، انطلاقاً من خصوصية وعمق العلاقات وروابط الإخوة المشتركة بين البلدين والشعبين الشقيقين.

ووافق مجلس الوزراء على البروتوكول الإضافي لاتفاقية تنظيم استخدام العمال اليمنيين في دولة قطر، مع عقد العمل النموذجي، والموقعة بالعاصمة الدوحة نهاية يناير الماضي.. وكلف وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل ووزير الشئون القانونية استكمال الإجراءات اللازمة لتنفيذ القرار.

ويهدف البروتوكول - الذي يأتي في إطار الخطوات العملية لترجمة توجه قيادتي البلدين الشقيقين لتعزيز العلاقات الأخوية وتجسيدا للتعاون المتميز بين الحكومتين اليمنية والقطرية - إلى تفعيل اتفاقية استقدام العمال اليمنيين للعمل في دولة قطر الموقعة في صنعاء عام 2000م ومحضر البروتوكول الإضافي لاتفاقية استقدام العمالة اليمنية الموقع في أكتوبر 2010م ، والذي تم تزكيته من الفريق التفاوضي اليمني القطري بصنعاء في أبريل 2013 م.

وأشاد المجلس بتوقيع هذا البروتوكول، الذي يمثل خطوة نوعية ، تعبر عن الحرص المتبادل على تعزيز التعاون المشترك بين اليمن وقطر في هذا المجال الحيوي، بما يخدم المصالح المشتركة للبلدين والشعبين الشقيقين.. معربا عن تطلعه إلى البدء السريع بالإجراءات التنفيذية الكفيلة بتطبيق البروتوكول واتفاقية تنظيم استقدام العمالة اليمنية، بما يمثله ذلك من أهمية في مساندة جهود الحكومة في إيجاد البدائل اللازمة لامتصاص البطالة وتشغيل الشباب.

وناقش مجلس الوزراء مشروع قانون بشأن استرداد الأموال المنهوبة، والمقدم من وزير الشئون القانونية.

وكلف بهذا الخصوص لجنة برئاسة وزير الشئون القانونية وعضوية وزراء الدولة لشئون مجلسي النواب والشورى والأوقاف والإرشاد والتخطيط والتعاون الدولي والعدل والخدمة المدنية ورئيس الجهاز المركزي للرقابة والمحاسبة ورئيس الهيئة الوطنية العليا لمكافحة الفساد، واللجنة الفنية لمكافحة غسل الأموال، القيام بمراجعة مشروع القانون من جميع الجوانب الفنية والقانونية، ومناقشته مع منظمات المجتمع المدني، وطرحه للتداول مع مختلف المكونات السياسية والمجتمعية لإثرائه بالملاحظات والآراء بما يحقق الأهداف المتوخاة منه، وتقديم نتائج عملها إلى المجلس خلال شهرين من تاريخه.

وأقر مجلس الوزراء مشروع الإستراتيجية الوطنية للأشخاص ذوي الإعاقة وخطتها التنفيذية 2014 - 2018م، مع استيعاب الملاحظات المقدمة عليها.. ووجه وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل متابعة استكمال الإجراءات اللازمة للتنفيذ.

وأكد على جميع الجهات المعنية الممثلة باللجنة الفنية لإعداد الإستراتيجية ، متابعة عملية التنفيذ في إطار موازناتهم المعتمدة للعام الحالي ، ومراعاة متطلبات مواصلة التنفيذ عند إعداد موازناتهم للأعوام القادمة، وفقا للسقوف المقرة وما تسمح به الإمكانات المتاحة.

وترتكز رؤية الإستراتيجية المقدمة من وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل على «مجتمع للجميع»، والذي يعني خلق بيئة شاملة يكون فيها كافة المواطنين موضع تقدير واحترام بغض النظر عن أوضاعهم المختلفة، بما يمكن الجميع بمن فيهم الأشخاص ذوو الإعاقة من لعب دور فاعل في عملية التنمية.

وتهدف الإستراتيجية إلى تغيير وجهة نظر المجتمع تجاه الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال رفع مستوى الوعي حول حقوقهم وإمكاناتهم، وإعادة النظر في التشريعات الوطنية بما يتواءم مع المواثيق والصكوك الدولية، وكذا إبراز مختلف احتياجات الأشخاص ذوي الإعاقة وتبني النهج القائم على أساس الحقوق المشروعة لهذه الشريحة وتحديد العوائق التي تحول دون مشاركتهم الكاملة وتحد من عملية اندماجهم النهائي في المجتمع.

كما تهدف إلى إدماج القضايا المتعلقة بالأشخاص ذوي الإعاقة في السياسات والخطط والاستراتيجيات والبرامج العامة، ونظم تقديم خدمات الرعاية والتأهيل والسياسات الحكومية.

ووافق مجلس الوزراء على بروتوكول ناغويا حول الحصول على الموارد وتقاسم المنافع التابع للاتفاقية الدولية للتنوع الحيوي.. وكلف وزيري المياه والبيئة والشئون القانونية والمالية والخدمة المدنية والشئون القانونية، لدراسة الموضوع من جميع الجوانب، والرفع إلى مجلس الوزراء بنتائج عملها للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وتأتي فكرة إنشاء هذا الصندوق بهدف التخفيف من الفقر في المجتمع من خلال إعانة شريحة الخريجين الذين لم تتح لهم فرص عمل والتخفيف من معاناتهم، والإسهام في التخفيف من مشكلة بطالة الخريجين بمنح إعانات مالية كحل مؤقت، يرتبط استمراره وانقطاعه بمؤشرات تعطل وتشغيل الخريجين، إضافة إلى تحقيق نوع من التكافل المجتمعي وتنمية الإحساس بالولاء الوطني وحماية الخريجين من أي جنوح بدافع الفاقة والحاجة.

واطلع مجلس الوزراء على التقرير المقدم من أمين عام المجلس عن مستوى تنفيذ الأوامر وأعمال اللجان الوزارية خلال الفترة يناير - ديسمبر 2013م.. ووافق على التقرير مع استيعاب الملاحظات عليه.

ووجه الوزراء كل فيما يخصه مراجعة مستوى تنفيذ أعمال اللجان الوزارية وأوامر مجلس الوزراء وتقديم الملاحظات إلى الأمانة العامة لمجلس الوزراء أن وجدت خلال أسبوعين من تاريخه.

وأكد المجلس على تنظيم الاتصال والتنسيق فيما بين الجهات المعنية بالأوامر ذات الطبيعة المشتركة في التنفيذ والالتزام بتنفيذ التكليفات والإجراءات وتقديم النتائج إلى المجلس في مواعيدها المحددة.

وأحال مجلس الوزراء المذكرة الخاصة بإنشاء محطتين لتوليد الكهرباء في محافظتي عدن والحديدة بقدرة 131 ميجاوات لكل محطة، إلى لجنة وزارية من وزراء التخطيط والتعاون الدولي والكهرباء والطاقة والمالية والشئون القانونية لدراسة مشروع الاتفاقية بشان قيام شركة تركية بإنشاء المحطتين، وإحالة ما ستتوصل إليه هذه اللجنة إلى اللجنة العليا للمناقصات والمزايدات للمناقشة من جانبها، والرفع بما ستتوصل إليه من نتيجة إلى مجلس الوزراء، للمناقشة النهائية واعتماد ما يلزم بهذا الشأن.

ووافق مجلس الوزراء على مقترح وزيرة حقوق الإنسان بشان ضم ممثلين عن الجهات ذات العلاقة في قوام اللجنة الوطنية المعنية بإعداد الإستراتيجية الوطنية لحقوق الإنسان، وذلك بضم ممثلين عن المجلس الأعلى للقضاء والنيابة العامة ووزارات العدل والدفاع والأوقاف والدولة لشئون مجلسي النواب والشورى، ولجنتي الحقوق والحريات بمجلسي النواب والشورى، وممثل عن القطاع الخاص ومستشار وزارة حقوق الإنسان للشئون القانونية.

وناقش مجلس الوزراء مشروع لائحة المشتريات والمزايدات والمخازن الخاصة بشركة يمن موبايل للهاتف النقال، والمقدمة من وزير الاتصالات وتقنية المعلومات.. وشكل بهذا الخصوص لجنة من وزارات المالية والاتصالات والصناعة والتجارة والهيئة العليا للرقابة على المناقصات والمزايدات، وذلك لدراسة مشروع اللائحة والتأكد من عدم تعارضها مع القوانين النافذة وفي المقدمة قانون المناقصات والمزايدات، على أن يتم رفع تقرير بالنتائج إلى المجلس للمناقشة واتخاذ ما يلزم.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع مجلس الوزراء على تقرير وزير التعليم العالي والبحث العلمي عن زيارته إلى المملكة السعودية خلال الفترة من 15 - 17 يناير الماضي، وعلى تقرير وزير الزراعة والري عن مشاركته في قمة برلين السادسة للزراعة والتي عقدت في جمهورية ألمانيا الاتحادية في الفترة من 16 - 18 يناير الماضي ، وعلى تقرير وزير الشباب والرياضة عن زيارته إلى المملكة العربية السعودية خلال الفترة من 26 - 28 يناير 2014م.

إقرار استكمال إنشاء فروع للشبكة الإعلامية لمناصرة قضايا الطفولة

صنعاء / بشير الحزمي:

عقد أمس بالعاصمة صنعاء لقاء تشاوري لأعضاء الشبكة الإعلامية لمناصرة قضايا الطفولة في اليمن وذلك لمناقشة واقرار الخطة الاعلامية للشبكة للعام 2014 وسبل تفعيل وتعزيز الوعى المجتمعي لحماية الطفولة ومناصرة قضاياها المختلفة .

وفي بداية اللقاء أكد ممثل منظمة رعاية الاطفال في اليمن جيري فارل دعم ومساندة المنظمة لجهود الشبكة لتعزيز الوعي بقضايا الطفولة في اليمن ومناصرة قضاياها المختلفة .

وأشاد بالنجاح الكبير الذي حققته الشبكة خلال الاشهر الماضية منذ تأسيسها والذي عكس جدية المنتسبين اليها وإيمانهم بنبل الرسالة التى يحملونها لمناصرة قضايا الطفولة في اليمن .

وقال إن تعزيز معارف ومهارات اعضاء الشبكة سيساهم في تفعيل دور الاعلام ليعمل من اجل الاطفال .

وأوضح أن المناصرة لقضايا الطفولة من خلال الاعلام يعد المنطلق الرئيسي لتحقيق الاهداف والغايات المرجوة لأنه بدون الاعلام لا يمكن للمناصرة ان تحقق اثراً .

من جانبها أوضحت مديرة السياسة والمناصرة بمنظمة رعاية الاطفال المشرف العام للشبكة فاطمة العجل أن عقد هذا اللقاء لأعضاء الشبكة يعتبر انطلاقة جديدة لنشاط الشبكة للعام 2014م من اجل تعزيز الوعي بقضايا الطفولة في بلادنا .

وقالت إن الشبكة ومنذ تأسيسها قد بدأت مشوارها بداية صحيحة وحققت خلال الفترة القصيرة الماضية نجاحات متميزة .

وأشارت العجل الى أن الشبكة قد أنشأت خلال الفترة الماضية فروعاً لها في محافظتي الحديدة وعمران وسيتم خلال الفترة القادمة استكمال إنشاء فروع للشبكة في محافظات عدن ولحج وتعز وذمار بهدف توسيع أعمالها وبما يساهم في تعزيز الشراكة مع وسائل الإعلام المختلفة لحشد ومناصرة قضايا الطفولة وخلق رأي عام مساند للجهود الرامية لتعزيز حقوق الاطفال في اليمن،مشيدة بجهود اعضاء الشبكة وهيئتها الادارية والذين قاموا بجهود متميزة فاقت المتوقع خلال الفترة الماضية .

من جهته أوضح منسق الشبكة حسن الوريث أن تبني منظمة رعاية الاطفال الدولية في اليمن لشبكة اعلامية خاصة بمناصرة قضايا الطفولة يعبر عن مدى اهتمام المنظمة بقضايا الاطفال في اليمن وأهمية دور الاعلام في حماية الطفولة ومناصرة قضاياها.

وأشاد بجهود المنظمة ودعمها لفكرة انشاء الشبكة ومساندة جهود هيئتها الادارية وأعضائها حتى أصبحت فى فترة وجيزة تقف على ارضية صلبة وقادرة على أن تمضي قدما نحو تحقيق اهدافها المنشودة.

معولا كثيرا على تفاعل اعضاء الشبكة مع قضايا الطفولة والانطلاق للعمل المستقبلي وتنفيذ الخطة السنوية للشبكة للعام 2014 بتفاعل وحماس كبير كل من موقع عمله من أجل حماية الاطفال ومناصرة قضاياهم،مؤكدا حرص الجميع على العمل بروح الفريق الواحد وبمهنية عالية بعيدا عن التأثيرات السياسية والمناكفات الحزبية .

وأشار الوريث الى أن الشبكة ستعمل خلال الفترة الماضية على تطوير وتعزيز مهارات أعضائها من الصحفيين والإعلاميين ليكونوا شركاء فاعلين في مناصرة قضايا الطفولة الى جانب العمل على تعزيز وعي المجتمع بحقوق الاطفال ومواجهة كافة أشكال العنف الموجهة ضدهم.

ودعا الى تضافر جهود الجميع من اجل تحقيق الهدف الاسمى الذي لأجل انشأت الشبكة والمتمثل في حماية الطفولة ومناصرة قضاياهم .

هذا وكان قد تم خلال اللقاء عرض خطة الشبكة للعام 2014م ومناقشتها من قبل الاعضاء وإبداء الملاحظات والمقترحات حولها وإقرارها .

كما تم خلال اللقاء عرض لأبرز ما تم انجازه من قبل الهيئة الادارية للشبكة والأعضاء خلال الفترة الماضية.

حضر اللقاء مسئولة الاتصال والإعلام بمنظمة رعاية الاطفال في اليمن هند الارياني .

الصريمي يحذر من خطورة الحفر العشوائي لآبار المياه

صنعاء/ .... الحزمي:

حذر رئيس الهيئة العامة للموارد المائية علي محمد الصريمي من خطورة الوضع الراهن للمياه في اليمن وتفاقم مشكلة الحفر العشوائي لآبار المياه وخطرها على مستقبل الاجيال القادمة .

وقال في اللقاء التعريفي التوعوي الذي نظمته الإدارة العامة للتوعية ولجان الاحواض بالهيئة العامة للموارد المائية لموظفي وكوادر الهيئة أمس بالعاصمة صنعاء حول اهداف ومهام الهيئة والتعريف بالوضع المائي في بلادنا وخطورته أن السلطات المحلية تتحمل مسئولية كبرى في حماية المياه الجوفية من الاستنزاف الجائر والحد من الحفر العشوائي لآبار المياه في مختلف مناطق الجمهورية .

وأوضح أن عقد هذا اللقاء الذي يستهدف موظفي الهيئة يأتي في اطار خطة الهيئة للعام 2014 وهو الاخذ على كاهلها التوعية بالوضع المائي ،مؤكدا أهمية تعزيز وعي كوادر الهيئة حول الوضع المائي وخطورته كخطوة رئيسية لمواجهة مشكلة المياه في بلادنا .

وأشار الصريمي الى أن الهيئة لم تستطع في السابق أن تبين حجم الخطورة التي تعاني منها البلاد في قضية المياه نتيجة قصور الوعي لدى كوادر وقيادات الهيئة نفسها .

وقال لقد باشرنا انشطتنا للعام 2014 بتوعية الكادر الوظيفي للهيئة بأهمية دور الهيئة في ظل الظروف الموجودة حتى يتسنى للكادر أن يتحرك وهو يشعر بأهمية دوره ومسئوليته وبخطورة الموقف العام وبالتالي دوره في التقليل من هذه المخاطر في مواجهتها .

ولفت إلى أن الوعي العام حول الوضع المائي متدن وتحديدا لدى كوادر وموظفي الهيئة العامة للموارد المائية ،موضحا أن خطة التوعية هذا العام بدأت بالتوعية الذاتية لكوادر وقيادات الهيئة ليصبحوا واعين بحجم المسئولية الملقاة على عاتقهم لمواجهة التحديات على مستوى الوطن ومع كافة الاطراف والجهات المعنية .

من جانبه أوضح مدير عام التوعية المهندس عبدالجليل الشرعبي أن الهدف من اقامة هذا اللقاء هو تعريف موظفي الهيئة بأهداف ومهام الهيئة ودورهم المطلوب في مواجهة مشكلة المياه في بلادنا .

وقال إن نتائج الاستبيان الذي تم تنفيذه في وقت سابق على بعض موظفي الهيئة قد أظهر ان العديد من الموظفين وكوادر الهيئة لا يعرفون شيئاً عن اهداف الهيئة ومهامها ولا عن قانون المياه وبالتالي كان من الضروري أن تنطلق الهيئة في انشطتها التوعوية من داخل الهيئة حتى يتعزز لدي موظفيها الوعي الكافي حول هذه الجوانب وبما يمكنهم من القيام بدورهم المطلوب في المجتمع.

وأشار الشرعبي إلى أن هناك ارقاماً مخيفة مبنية على دراسات مأخوذة من الواقع حول الحفر العشوائي واستنزاف المياه وتلوث المياه والهبوط المائي بشكل عام وغيرها من الجوانب الاخرى والتي من المهم أن يدركها موظفو وقيادات الهيئة وأن يكونوا على اطلاع ودراية كاملة بها .

هذا وكان قد تم خلال اللقاء تقديم عرض موجز حول أهداف ومهام الهيئة العامة للموارد المائية واختصاصات الادارات المختلفة فيها والدور المعول على كوادر وموظفي الهيئة للتعاطي مع الوضع المائي في بلادنا.

بدورها قامت المختصة في مجال التوعية المائية حنان عبد الوارث المسني بعرض وتقديم تمرين الحفاظ على المياه بطريقة مبتكرة تعزز الفهم والوعي لدى موظفي وكوادر الهيئة حول قضية المياه والأدوار المطلوبة للحد من مشكلة المياه في بلادنا وتعزيز الوعي المجتمعي للحفاظ على المياه.